

١٩٧٣ (٧٠). كذلك أصدرت السلطات الاسرائيلية ، في هذا الصدد ، قانون أملاك الغائبين (تعويضات) لسنة ١٩٧٣ (٧١) ، « لتعويض » سكان القدس العرب عن الممتلكات التي صودرت منهم .

أن الهدف الرئيسي للكامن وراء تلك القوانين ، كما تدل عليه التعليمات المختلفة التي تحتوي عليها ، هو بسط النفوذ الاسرائيلي على مدينة القدس ، بأكبر مدى ممكن ، من خلال تقوية الوجود اليهودي فيها والعمل في نفس الوقت على حل مشاكل السكان العرب الملحة ، بطريقة « هادئة » في أغلب الاحيان ومن خلال التغاضي عن الامور الحساسة التي قد تثير معارضة واسعة للسلطات الاسرائيلية بين السكان وترك مثل هذه الامور لتجد حلالها ، ربما ، مع مرور الزمن ، وحتى وان نجم عن ذلك عدم تطبيق قوانين اسرائيلية عديدة بالنسبة لسكان المدينة العرب . أما أولى القضايا التي اتجهت تلك القوانين لحلها فكانت مشكلة « وجود » العرب في القدس وعلاقتهم بالقوانين الاسرائيلية ، فاعتبرت اهالي المدينة العرب من « سكان » اسرائيل ، لا من « مواطنيها » (٧٢) . ولهذا امتنعت السلطات عن منح الجنسية الاسرائيلية لأولئك السكان ومنعتهم من الاشتراك في الانتخابات العامة ، بينما سمحت لهم بالاشترك في الانتخابات لبلدية القدس فقط ، التي لم يشترك الكثيرون منهم فيها على أية حال ، وذلك رغم ان مدينتهم ضمت الى اسرائيل دون تحفظات من جانب حكومتها . ويبدو ان الهدف الرئيسي للكامن وراء تصرفات الحكومة الاسرائيلية هذه هو عدم زيادة عدد العرب الذين يتمتعون بحقوق المواطنة في اسرائيل ، ووضع العراقيين في وجه من يريد منهم الحصول على تلك الحقوق باجباره على تقديم طلب خاص للتجنس ، تكون حرية البت فيه مناطة بوزير الداخلية ، كما يتضح من تعليمات قانون الجنسية الاسرائيلي من جهة (٧٣) ، وتسهيل عملية الخروج للعرب الذين يريدون ترك المدينة من جهة اخرى .

كذلك تحاول القوانين الاسرائيلية المذكورة التدخل في الاوضاع الاقتصادية للسكان العرب ، من خلال ربط نشاط العرب الاقتصادي بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي ، وهي نفس الطريقة التي اتبعتها السلطات الاسرائيلية بالنسبة لسكان العرب في المناطق الاخرى المحتلة سنة ١٩٦٧ ، اذ تنص تلك القوانين على تسجيل كل الشركات والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاقتصادية العاملة في المدينة كمؤسسات اسرائيلية ، تخضع للقوانين والانظمة الاسرائيلية ، وذلك خلال فترة وجيزة من اقرار تلك القوانين (٧٤) . ويبدو ان السلطات الاسرائيلية توقعت الا يستجيب السكان العرب بسرعة الى تلك التعليمات ، ولهذا منحت لنفسها صلاحية تهديد فترات التسجيل تلك من حين لآخر ، وهي الصلاحيات التي استعملتها أكثر من مرة لتمدد بموجبها تلك الفترات (٧٥) ، حيث لم يسارع السكان العرب فعلا الى التقيد بتلك الانظمة وتسجيل مؤسساتهم الاقتصادية وفقا للقانون الاسرائيلي . واستمرارا لهذا الموقف تحتوي تلك القوانين ايضا على تعاليم اضافية يقتضي على السكان بموجبها الحصول على التراخيص والاذونات الملثمة من السلطات الاسرائيلية لممارسة مهنتهم وحرفهم (٧٦) ، ومرة اخرى اتخذت السلطات الاسرائيلية في هذا المجال الاحتياطات الضرورية لتفادي احراج نفسها والاضطرار للجوء الى الضغوط على السكان العرب لحملهم على التقيد بقوانينها ، فقد توقعت تلك السلطات ، مثلا ، الا يبادر المحامون العرب في القدس الى القيام بأي اجراء كان للحصول على ترخيص بمزاولة مهنتهم وفقا للقوانين الاسرائيلية ، ولهذا أدخلت الى القانون بندا خاصا منح اولئك المحامين حق ممارسة مهنتهم في اسرائيل دون قيود (٧٧) . ومما يلفت النظر أيضا في القوانين الاسرائيلية الخاصة بالقدس تلك المواد المتعلقة بحقوق سكان المدينة العرب في أملاكهم . لقد نجم عن اجراءات ضم القدس الفورية الى